

دور العوائد النفطية في تمويل البرامج التنموية بالجزائر في ظل الازمات النفطية خلال الفترة (2019-2000)
The role of oil revenues in financing development programs in Algeria in light of the oil crises during the period (2000-2019)

ط.د. كنتاوي احمد¹، أ.د. فودوا محمد²، أ.د. حاج قويدر عبد الهادي³

¹ جامعة أحمد دراية - أدرار (الجزائر)، kan.ahmed@univ-adrar.edu.dz

² جامعة أحمد دراية - أدرار (الجزائر)، foudou1982@univ-adrar.edu.dz

³ جامعة أحمد دراية - أدرار (الجزائر)، h.abdelhadi@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الارسال: 2025/03/08

تاريخ القبول: 2025/03/30

تاريخ النشر: 2025/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى محاولة معرفة مدى مساهمة العوائد النفطية في تمويل البرامج التنموية بالجزائر في ظل تقلبات اسعار النفط للفترة (2019-2000)، حيث عرفت الاسعار خلال هذه الفترة تذبذبات مستمرة. فقد حاولنا سرد تاريخ مختلف الازمات التي مرت بها اسعار النفط بدءاً من ازمة سنة 1973، وحتى الازمات التي حدثت خلال الالفية الثالثة، و عرجنا على امكانات الجزائر النفطية والى طريقة توظيف عوائدها النفطية.

وقد توصلت الدراسة الى ان البرامج التنموية في الجزائر يتم تمويلها بواسطة الموارد والعوائد النفطية، وان انخفاض او ارتفاع اسعار النفط ينعكس بشكل مباشر في الاتفاق الحكومي على هذه البرامج، فالعلاقة طردية بين تقلبات اسعار النفط وعائداتها وبين تمويل برامج التنمية في الجزائر.

كلمات مفتاحية: : اسعار النفط، الازمات النفطية، العوائد النفطية، البرامج التنموية، المديونية الخارجية.

تصنيفات JEL : Q31، O19، H54

Abstract :

This study aims to try to know the extent of the contribution of oil revenues to financing development programs in Algeria in light of the fluctuations in oil prices for the period (2000-2019), as prices witnessed continuous fluctuations during this period. We tried to narrate the history of the various crises that oil prices went through, and we touched on Algeria's oil potential and the way its oil revenues are employed. The study concluded that development programs in Algeria are financed by oil resources and revenues, and that the decrease or increase in oil prices is directly reflected in government spending on these programs, as the relationship is directly proportional between fluctuations in oil prices and their revenues and the financing of development programs in Algeria.

Keywords: Oil prices, oil crises, oil revenues, development programs, external debt.

JEL Classification Cods : Q31, O19, H54

المؤلف المرسل: كنتاوي احمد، الإيميل: kan.ahmed@univ-adrar.edu.dz

المقدمة:

شهدت اسعار النفط تطورات وتغيرات متسارعة عبر الزمن، فتارة ترتفع وتارة اخرى تنخفض، وذلك بسبب العديد من العوامل منها الاقتصادية، المضاربة، الجيوسياسية، العسكرية والعوامل التقنية المتعلقة بنوعية الخام، إضافة الى المخزون الاستراتيجي للدول الكبرى، وتسعى الاطراف المنتجة والمصدرة عند ارتفاع الانتاج الى بيع كميات كبيرة لزيادة مداخيلها، كما تسعى الدول المستهلكة والمستوردة الى تلبية احتياجاتها النفطية عند انخفاض الاسعار، وهو ما من شأنه خلق المنافسة بين مختلف الاطراف في السوق النفطية، فكل طرف يسعى الى التحكم في الاسعار وفق لمصلحه اوريا لإعتبارات سياسية، وتتأثر الدول النفطية التي تعتمد اقتصادياتها بشكل كبير على المحروقات بتقلبات الاسعار فنجدها تتوسع في الانفاق عند ارتفاع الاسعار، والعكس عند انخفاضها. والجزائر بإعتبارها من الدول المصدرة للنفط، نجد ان هذا القطاع يعتبر المحرك الاساسي للتنمية فيها، نظراً لضعف القطاعات الاخرى غير النفطية على غرار قطاع الزراعة والصناعة من جهة، ومن جهة اخرى نجد ان النمو المسجل في قطاع المحروقات منذ اواخر التسعينات الى غاية اليوم نتيجة الطلب المتزايد عليه، قد جعل من الاقتصاد الجزائري رهين اسعار النفط، ويتأثر بمحيط او صعود الاسعار، ومما سبق يبرز لنا ملامح الاشكالية التالية:

اشكالية الدراسة:

الى اي مدى تساهم العائدات النفطية في تمويل البرامج التنموية بالجزائر في ظل الازمات النفطية؟
كما تتفرع عن هذه الاشكالية الاسئلة الفرعية التالية:

- ماهي التطورات التي عرفت اسعار النفط بعد الازمة النفطية الاولى سنة 1973؟

- فيما يتمثل دور العائدات النفطية في الاقتصاد الجزائري؟

فرضيات الدراسة: وللإجابة عن الاشكالية السابقة وكذا الاسئلة الفرعية تم وضع الفرضيات التالية

- عرفت اسعار النفط تأرجحات مستمرة بين الارتفاع والانخفاض منذ سنة 1973.

- تساهم العائدات النفطية في تمويل البرامج التنموية في الجزائر.

اهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى معرفة دور العائدات النفطية في تمويل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2000-

2019)، حيث عرفت اسعار النفط انتعاشاً كبيراً خلال هذه الفترة مع نشوء بعض الازمات.

اهمية الدراسة: تكمن اهمية الدراسة في انها تحاول تسليط الضوء على دور العوائد النفطية في تمويل البرامج التنموية في الجزائر، في ظل التقلبات التي تعرفها اسعار النفط، حيث ان هذه الاخيرة تتأرجح بين الصعود والنزول وهوما يؤثر على تمويل التنمية في الدول النفطية ومنها الجزائر.

المنهج المعتمد في الدراسة: لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي ويظهر ذلك في تتبع الازمات النفطية عبر التاريخ، إضافة الى ترتيب البرامج التنموية تاريخياً في الجزائر، كما استخدمنا المنهج الوصفي لسرد بعض التعاريف المتعلقة بأسعار النفط، وكذا اعتمدنا المنهج التحليلي للتعرف على مختلف البرامج التنموية في الجزائر.

الدراسات السابقة:

- دراسة شبيبي عبد الرحيم، هواري علي تحت عنوان " اثر تقلبات العوائد النفطية في تمويل الانفاق الحكومي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2016)، وهو مقال منشور في مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادي العدد 1، السنة 2018 وقد هدف الباحثان الى دراسة العلاقة بين تقلبات العوائد النفطية وتمويل الانفاق الحكومي في الجزائر في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 وذلك بالاعتماد على بيانات تقارير بنك الجزائر، وقد توصلت الدراسة في جانبها التحليلي الى وجود اهمية للعوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري، اما في الجانب القياسي فتوصلت نتائج الدراسة الى وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين تقلبات العوائد النفطية والانفاق الحكومي. اما في اختبار السببية جرانجر فتم التوصل الى وجود علاقة بين تقلبات العوائد النفطية والانفاق الحكومي في المدى الطويل
- دراسة هدى بن محمد بعنوان " عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"، حيث هدفت الباحثة الى التعرف على مختلف البرامج التنموية التي عرفتها الجزائر منذ سنة 2001 الى غاية 2019، وتحليل الوضعية الاقتصادية في ظل تطبيق هذه البرامج، وقد توصلت الدراسة الى انه لتحقيق هذه الاهداف فيجب تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال القيام بإصلاحات عميقة من شأنها خلق الثروة خارج المحروقات.
- دراسة سهام حسين البصام تحمل عنوان "مخاطر واشكالية انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورة تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية، دراسة تحليلية، وقد هدفت الباحثة من خلال دراستها هذه الى القاء الضوء على مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة في العراق مع ضرورة تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية في تمويل الميزانية العامة، وقد توصلت من خلال بحثها الى عدة نتائجها من اهمها ان تقلبات اسعار النفط خلال الفترة (1921-2021) قد اربكت كثيرا الموازنات العامة في العراق، وافرزت تداعيات خطيرة شكلت تحديات حقيقية امام الموازنة تمثلت في الفائض او العجز.

1-1- الازمات النفطية تاريخاً

عرف العالم العديد من الصدمات والازمات التي عصفت بأسعار النفط على مدى خمس عقود، فمنذ ازمة سنة 1973 واسعار النفط لم تعرف الاستقرار حتى يومنا هذا، فهي تتغير صعوداً ونزولاً وتتأثر بالكثير من العوامل، والنفط سلعة استراتيجية في الاسواق العالمية كونه المصدر الرئيسي للطاقة كما انه العامل الاساسي في تحقيق التنمية، وتتأثر جميع دول العالم بتقلبات اسعار النفط سواء كانت منتجة او مستهلكة، وسنحاول من خلال هذا المبحث سرد مختصر لهذه الازمات.

1-1- مفهوم الاسعار النفطية وانواعها

1-1-1- مفهوم الاسعار النفطية

يعرف سعر النفط بأنه القيمة النقدية او الصورة النقدية لسعر لبرميل النفط الخام مقاساً بالدولار الأمريكي، والمكون من 42 غالون معبر عنه بالوحدة النقدية الأمريكية، و يخضع هذا السعر لتقلبات مستمرة نظراً لطبيعة السوق الدولية التي تتميز بالديناميكية وعدم الاستقرار، الأمر الذي اثر على أسعار النفط وجعلها غير مستقرة وتعاني من تقلبات مستمرة، وهذا ما جعل ظاهرة التقلبات ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ بدايات سبعينيات القرن الماضي واستمرارها حتى الان، وبالاخص بعد

الارتفاعات الكبيرة التي حصلت خلال عامي 2006 – 2007، والتي بلغت ذروتها بأكثر من 147 د/ب وكادت تلامس عتبة 150 د/ب في شهر تموز 2008، لكن سرعان ما بدأت تتراجع وبإنحدار حاد حيث هبطت الى ما دون 40 د/ب في نهاية النصف الثاني من العام نفسه فاقدة بذلك نحو 110 د/ب. (البصام، 2013) وتتمثل العناصر المجسدة للسعر النفطي والمحددة لمقداره النقدي في:

- **الكلفة الذاتية للسعر النفطي:** تتكون من الكلفة الثابتة التي تتضمن جميع النفقات على الرأسمال الثابت، والكلفة المتغيرة والتي تتمثل في مجموع النفقات التي يحتاجها استخراج النفط الخام ونقله، إضافة الى كلفة الفاقد التي تشتمل على النفقات المرتبطة بعدم مراعاة معامل الاستخراج النفطي، اما كلفة الإتاوة فيعبر عنها بمقدار كمية من النفط تدفع لمالك الارض بصورة عينية او نقدية، او الثروة النفطية المستغلة من طرف الاجنبي لقاء استغلاله النفطي (بلقعة، 2014-2015، صفحة 23).

- **الدخل الصافي:** والمعبر عنه كذلك بـ (الربح الاقتصادي النفطي)، فهو يعرف بأنه الفرق بين التكلفة الكلية لكل من (الانتاج، النقل، التكرير والتسويق) واسعار المنتجات المكررة في اسواق المستهلك النهائي، ويتم تقسيمه -بعد نزع التكاليف وارباح الشركات الوسيطة كافة- بين الدول المصدرة وحكومات الدول المستوردة. (بلقعة، 2014-2015، صفحة 23)

1-1-2 - انواع الاسعار النفطية: عند الحديث عن اسعار البترول لابد من التطرق الى ذكر انواع الاسعار، وذلك لكثرة استخدام العديد من المصطلحات السعرية البترولية، حيث يعبر كل مصطلح سعري بترولي عن معنى معين ومختلف عن بقية الاسعار الاخرى، ومن ابرز انواع الاسعار واكثرها انتشاراً واستخداماً نجد: (الدوري، 1983، الصفحات 196-198)

أ- الاسعار المعلنة: وهي تمثل الاسعار التي اعلنتها رسمياً الشركات النفطية في السوق النفطية، وقد ظهر هذا السعر اول مرة في الولايات المتحدة الامريكية خلال سنة 1880 من طرف شركة "ستاندارداويل" التي كانت تحتكر شراء البترول من العديد من المنتجين في السوق الامريكية عند فوهة البئر، وبعد سنة 1911 تحولت السوق الامريكية من سوق يسيطر عليه محتكر واحد الى سوق يتنافس فيه عدد قليل من المشترين يقومون بإعلان اسعار معلنة لشراء البترول من المنتجين له، واستمر الاعلان بهذه الطريقة الى غاية خمسينيات القرن الماضي، وفي نهاية الخمسينيات وبداية الستينات لم تعد الاسعار هي الوحيدة والمعبرة عن اسعار البترول، وذلك بسبب دخول الشركات لسوق البترول وبيع بترولها الخام بتخفيضات معينة تقل عن الاسعار المعلنة، اما في فترة السبعينات وبالضبط في سنة 1973 اخذت دول الاوبك تعلن اسعارها الى جانب الشركات الاحتكارية.

ب- الاسعار المتحققة: وهو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات او حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان (البائع والمشتري) كنسبة مئوية تحسم من السعر المعلن او تسهيلات في شروط الدفع، والسعر المتحقق هو عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات والتسهيلات الممنوحة من طرف البائع للمشتري، وتشمل هذه التسهيلات وعود للطرفين كبيع بترول خام لمصانع التكرير وقيام البائع بشراء منتجات بترولية، او قيام المشتري بتزويد البائع مقابل البترول الخام بقيم سلع غير بترولية.

وقد ظهر هذا السعر في اواخر الخمسينيات، وعملت به الشركات النفطية الاجنبية المستقلة تلتها الشركات النفطية الوطنية سواء في منظمة الاوبك، الاوابك او الدول الاجنبية الاخرى. (علة، 2016، صفحة 199)

ج- سعر الإشارة او الموعول عليه: ظهر هذا السعر في فترة الستينات بعد ظهور الاسعار المتحركة الى جانب الاسعار المعلنة، واعتمد في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول النفطية المنتجة والشركات البترولية الاجنبية من اجل قسمة العوائد المالية النفطية بين الطرفين، وهذا السعر يقل عن السعر المعلن ويزيد السعر المتحقق، اي انه سعر متوسط بين السعيرين (المتحقق والمعلن)، ويتم احتساب سعر الإشارة على اساس تحديد متوسط او معدل السعر المعلن والمتحقق لعدة سنوات، وقد طبقته العديد من البلدان مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا سنة 1965، ايضاً ما تم بين فنزويلا والشركات النفطية الاجنبية سنة 1967. (الدوري، 1983، الصفحات 198-199)

د- سعر الكلفة الضريبية: ويقصد به الكلفة التي تتحملها الشركات النفطية بموجب اتفاقيات سارية المفعول للحصول على برميل النفط الخام، وهو يساوي كلفة انتاج البترول مضاف لها عائد الحكومات البترولية، اي انه السعر المكافئ لتكلفة انتاج البترول الخام مضاف اليه قيمة ضريبة الدخل والريع بصورة اساسية الخاصة بالدول النفطية مانحة اتفاقيات استغلال الثروة البترولية على اختلاف انواعها، (الدوري، 1983، صفحة 199) وفي نفس الوقت هذه الاسعار تعتبر القاعد التي تركز عليها الاسعار المتحركة في السوق النفطية، فيبيع النفط الخام بسعر ادنى من هذه الاسعار معناه خسارة.

وقد اتفقت الطرق التي يتم بواسطتها احتساب هذه الاسعار بين حكومات الدول المنتجة للنفط والشركات النفطية العاملة على اراضيها كما يلي (بن مسعود، 2020/2019، صفحة 50):

سعر الكلفة الضريبية = كلفة الانتاج + عائد الحكومة. حيث ان عائد الحكومة = الريع + الضريبة.

هـ- السعر الفوري او الآني: يعني سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا او فورياً في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر يعبر ويجسد قيمة السلعة البترولية نقدياً في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الاطراف العارضة والمشتري وبصورة آنية او فورية، وقد ظهر هذا السعر بظهور السوق الحرة او المفتوحة، اذ برز بصورة كبيرة اواخر سبعينات القرن الماضي بين عامي 1978 و 1979 بسبب اختلال عرض النفط الخام في السوق الدولية نتيجة لعدة اسباب من اهمها انقطاع النفط الايراني بصورة خاصة وعدم القدرة على تلبية الطلب خلال تلك الفترة وخاصة طلب الشركات البترولية. (الدوري، 1983، صفحة 200) مما اضطر البلدان المستهلكة الى البحث عن منتجات نفط بديلة بسبب ازدياد الطلب العالمي على المعروض منه، فقامت شركات النفط الكبرى وشركات النفط المستقلة ببيع كميات من النفط الخام الذي تحصل عليه وفق حسومات معينة في السوق الآنية للنفط او الفورية (Spot Market)، وتقوم هذه السوق بإعادة تقسيم جزء من الامدادات النفطية وبكميات قليلة على البلدان المستهلكة للنفط. (بن مسعود، 2020/2019، الصفحات 50-51)

1-2- السرد التاريخي للازمات النفطية

➤ **الازمة النفطية الاولى سنة 1973:** في اكتوبر سنة 1973 شهد العالم اول الازمات النفطية عندما قامت الدول العربية النفطية في منظمة الاوبك بحظر النفط عن الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية المؤيدة لإسرائيل، لإجبار هذه الاخيرة على الانسحاب من الاراضي التي احتلتها سنة 1967، وسبب هذا الحظر عجز كبير في المعروض النفطي بالسوق النفطية قابله طلب كبير على النفط لأغراض الحرب، (دولاش، 2020-2021، صفحة 154) وبسبب هذه الظروف والتطورات التي صاحبها قامت الدول الاعضاء في اوبك بعقد اجتماعها في منطقة الخليج بالكويت بتاريخ 16 اكتوبر سنة 1973، واتخذت قرارها التاريخي

بإعلان الاسعار من جانب واحد الذي يعتبر نقطة تحول رئيسية في صناعة النفط العالمية، ونص القرار على تعديل الاسعار المعلنة وزيادتها بمقدار 70% عما كانت عليه بالنسبة لنفوط الخليج العربي، وفي اجتماع لأوبك نهاية سنة 1973 قررت زيادة سعر نفط الإشارة الى 11.65 دولار للبرميل وذلك مع مطلع سنة 1974، وهكذا أصبح يشار الى قرارات تعديل الاسعار وزيادتها سنة 1974/1973 بالازمة النفطية الاولى، والتي اعتبرت بمثابة بداية عهد جديد في صناعة النفط العالمية، وبروز دور مؤثر وفعال لمنظمة الاوبك، فشهدت هذه المرحلة انتقال قرارات التسعير الى منظمة الاوبك بعدما كانت لعقود طويلة بيد الشركات. (رجب، 2012، الصفحات 21-22)

➤ **الازمة النفطية لسنة (1979-1980):** عرف العالم ازمة نفطية ثانية اندلعت بسبب الاحداث الساخنة في منطقة الشرق الاوسط متمثلة في الثورة الايرانية سنة 1979، والتي تسببت في تدمير قطاع النفط الايراني وتوقيف صادراته النفطية، تلاها اندلاع الحرب العراقية الايرانية سنة 1980 (حرب الخليج الاولى)، والتي ادت الى انخفاض الانتاج العراقي والايراني من النفط مما انعكس سلباً على الامدادات في الاسواق النفطية فارتفعت الاسعار، (مويسي، 2023/2022، صفحة 33) وحققت منظمة الاوبك فوائض مالية وصلت الى 211.7 مليار دولار. (مهدي، 2019/2018، صفحة 134)

➤ **ازمة النفط سنة 1986:** عرفت هذه الازمة "بالازمة العكسية" لأنها تختلف عن الازمتين السابقتين من حيث الاثار، فقد اثرت ازمة 1986 بشكل سلبي على الدول المنتجة للنفط، وبالاخص دول منظمة الاوبك نتيجة لهبوط الاسعار الى مستويات متدنية، بسبب زيادة العرض البترولي على الطلب منه، فحدث اختلال بين الكميات المطلوبة والمعروضة من النفط، ومنذ بداية سنة 1986 هبطت اسعار النفط بشكل سريع خلال الاشهر الاولى، حيث وصل سعر البرميل من النفط الخام الى 13 دولار بعدما كان 27.5 دولار سنة 1985، وهو ما ولد ازمة حقيقية للدول المنتجة للنفط ومنها اعضاء الاوبك نتيجة للحملة المعادية التي شنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى. (بلبالي و عزيزي، 2023، صفحة 170)

➤ **الازمة البترولية الخليجية 1990-1991:** شهدت الاسواق النفطية العالمية ازمة جديدة مع بداية التسعينات، فقد ارتفعت الاسعار مرة أخرى في حرب الخليج الثانية، فبلغ متوسط السعر سنة 1990 نحو 22.3 دولار للبرميل وازدادت الاسعار ارتفاعاً خلال الاشهر الاولى للحرب حيث بلغت سقف 40 دولار للبرميل، (بن عزوز و ضالع، 2018، صفحة 196) ثم هبط السعر في نهاية سنة 1990 بعد تدخل الولايات المتحدة الامريكية وحلفاءها في الحرب الى 20 دولار، وقد ادى عدم اليقين بشأن وقت حل الازمة الى التخوف من تأثر امدادات النفط المستقبلية، مما ساهم في زيادة الطلب العالمي وبدأت عدة دول في زيادة انتاجها خلال شهر اوت من نفس السنة وبحلول شهر نوفمبر عوضت هذه الامدادات الاضافية خسارة 4.3 مليون برميل من الصادرات اليومية للعراق والكويت. (Henderson, 2014)

➤ **الازمة النفطية لسنة 1998:** تعرضت السوق النفطية في نهاية تسعينات القرن الماضي وبالضبط سنة 1998 لهزة اخرى تسببت في اختلال كبير بين العرض والطلب، فأثارت اسعار البترول الى ادنى مستوى لها، (بن بوزيان و لخدبي، 2013، صفحة 126) وذلك نتيجة لكثير من العوامل منها الازمة المالية التي ضربت الدول الآسيوية سنة 1997، وتسببت في حالة من الركود الاقتصادي لدول النور الآسيوية فأفلست الكثير من مؤسساتها، فإنعكس ذلك سلباً في استهلاك الطاقة وخصوصاً الطلب على النفط، إذ انخفضت الاسعار الى اقل من 18 دولار للبرميل لخام برنت، الذي كان القاعدة المقبولة بين الدول المصدرة للنفط

والشركات البترولية، كما ان من العوامل المتسببة في الازمة قيام البلدان الصناعية الكبرى بإنشاء مخزونات نفطية تصل بمستويات من الانتاج الشيء الذي ساهم في زيادة مستوى المخزونات بشكل كبير، أيضاً لجوء فنزويلا الى سياسة الانتاج المفرط وعدم التزامها بنظام الحصص الذي حددته منظمة الاوبك ترتب عنه مصاعب كثيرة ادت الى هبوط الاسعار. (تومي، 2024/2023، صفحة 35)

➤ **الازمة النفطية سنة 2004:** بدأت منظمة الاوبك في شهر مارس 2000 بالتنسيق مع دول منتجة للنفط من خارج المنظمة بالاتفاق على تطبيق آلية جديدة لضبط الاسعار تقضي بتخفيض الانتاج بمقدار 500 ألف برميل في اليوم، لتحافظ على استقرار الاسعار، وبحلول 11 سبتمبر 2001 حدثت ازمة القوت بظلالها على الاقتصاد الامريكي الذي صار يعيش اجواء الحرب فوجدت اوبك نفسها امام خيارات صعبة بعد هبوط اسعار سلتها الى نحو 17.5 دولار للبرميل في اليوم خلال شهر نوفمبر من نفس السنة، حيث هبط السعر عن الحد الادنى المتفق عليه في المنظمة، ثم جاءت حرب العراق في مارس سنة 2003 التي ادت الى ارتفاع الاسعار الى من جديد، (الجزيرة، 2023) وبدخول سنة 2004 استمر ارتفاع الاسعار بشكل تدريجي خلال هذه الفترة فقد وصلت الى 42.82 دولار للبرميل في 01 يونيو وارتفع السعر الى رقم قياسي جديد في 28/07/2004 حيث بلغ 43 دولار للبرميل، واستمرت الاسعار في ارتفاعات متواصلة خلال هذه السنة بسبب العديد من العوامل والاسباب كأحداث العراق، والقلق على امدادات النفط النيجيرية، والغموض الذي يحيط بشركة يوكوس الروسية وغيرها من الاحداث. (الموسوي، 2005، الصفحات 17-21)

➤ **الازمة النفطية لسنة 2014:** شهد العالم خلال هذه الفترة ازمة نفطية اخرى تضاف الى سلسلة الازمات التي عرفتها اسعار النفط خلال السنوات السابقة، فقد انحارت اسعار برميل النفط الى 96.2 دولار سنة 2014 مقارنة بـ 105.9 دولار سنة 2013، وواصلت الانهيار في بداية سنة 2015 حتى بلغت 49.5 دولار، (مزاد، 2021/2020، صفحة 80) وفي ديسمبر 2015 وصل سعر البرميل الى 29 دولار، (محفوظ، 2017، صفحة 04) فقد زاد الانتاج العالمي بسرعة كبيرة على قدرة شركات التكسير على امتصاصه، وارتفع ناتج امريكا الشمالية بـ 1.3 مليون برميل في اليوم مقارنة بالعام السابق، وهو كافي لتغطية النمو المتوقع في الطلب، كما ان زيادة الانتاج الليبي خلال الصيف بمقدار 600 ألف برميل في اليوم جعلت مخزونات النفط الخام عند اعلى مستوى لها في خمسة اعوام ونصف نهاية اكتوبر، ووصلت شحنات النفط الخام الاضافية الى المصافي في منتصف موسم الصيانة، إضافة الى انه خلال هذه الفترة كانت البيانات الاقتصادية الضعيفة من اوروبا والصين وقوة الدولار الامريكي وازدياد المضاربة كل هذه العوامل ساهمت في الانخفاض الكبير لأسعار النفط الخام لأدنى مستوى لها خلال خمس سنوات الماضية. (مزوزي، 2020-2021، الصفحات 06-07)

2- دور قطاع النفط في تمويل البرامج التنموية بالجزائر في الفترة (2000-2019)

تعتبر الثروة النفطية احد اهم ركائز التنمية في الجزائر، فهي تشكل المصدر الاول للطاقة، والمورد الرئيسي لإيرادات الدولة، فقد لعب البترول دوراً أساسياً في تحديد معالم وطبيعة التنمية منذ بداية الصناعة النفطية وحتى وقتنا الحاضر، وسنحاول من خلال هذا المبحث ان نتعرف على الإمكانيات الطاقوية في الجزائر، وكذا البرامج التنموية المنتهجة في البلاد خلال الالفية الثالثة، إضافة الى استخدام العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري.

2-1- الامكانات النفطية في الجزائر

يحتل النفط مكانة كبيرة في الاقتصاد الجزائري من خلال الفوائض المالية التي يوفرها للاقتصاد، والتي جعلت منه المورد الرئيسي لتمويل عمليات التنمية في الجزائر، وللجزائر إمكانات بتولية تظهر من خلال الميزة التنافسية لقطاع النفط الجزائري وكذا لاحتياطات الجزائر من النفط إضافة الى الطاقة الإنتاجية للبتول في الجزائر.

2-1-1- الميزات التنافسية النفطية: حتى يتمكن اي منتج من فرض نفسه في السوق يجب ان يتمتع بميزات تنافسية تجعله قادر على منافسة باقي المنتجات، والنفط الجزائري كغيره من المنتجات يتسم ببعض الخصائص نذكر منها:

أ- تنافسية النفط الجزائري من حيث جودته: يمتاز النفط الجزائري بخصائص جيدة مقارنة بغيره من النفوط المصدرة من طرف منظمة الاوبك، فالبتول المستخرج من البئر الاولى في "واد قطرين" كان على درجة عالية من النقاوة فقد قدرت كثافته بـ: 0.830 وهو يحتوي على 34% بنزين، 24% غازوال، 32% وقود تدفئة، 08% زيت و 01% برفين. ومن اهم المنتجات البترولية المعروفة في الجزائر هي المكثفات المصاحبة لإستخراج الغاز الطبيعي وتعتبر من اجود انواع النفط ويتميز بأنه اقل احتواء على الشوائب. (مقليد، 2007-2008، صفحة 49)، كما يبينه الجدول التالي:

الجدول (01) يوضح مميزات الجودة للبتول الجزائري مقارنة ببعض الانواع المختلفة من بتول دول منظمة الاوبك

الدولة	نوع البترول	درجة الكثافة النوعية	نسبة الكبريت %	نسبة نوعية من المنتجات المختلفة %		
				ثقيل	متوسط	خفيف
السعودية	متوسط	34.2	1.6	48.5	31.0	20.5
	ثقيل	27.3	2.84	60.75	23.25	16.0
الكويت	متوسط	31.3	2.48	55.35	25.30	19.35
ايران	متوسط	34.3	1.35	47.50	30.25	22.25
	ثقيل	31.3	1.85	52.0	26.85	21.15
العراق	خفيف	36.1	1.88	44.4	36.6	25.0
	متوسط	34.0	1.95	50.0	28.0	22.0
الجزائر	خفيف	44.0	0.14	29.0	36.0	35.0
نيجيريا	ثقيل	27.1	0.25	48.0	40.0	12.0

المصدر: محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-13.

ب- تنافسية النفط الجزائري من حيث الموقع الجغرافي: بالإضافة الى خاصية الجودة للنفط الجزائري فالجزائر تتميز كذلك بموقعها الجغرافي لموانئها التصديرية القريب من الموانئ الاستقبال الأوروبية وكذا الأمريكي، وهو ما يعطيها افضلية كبيرة بالمقارنة مع الدول المصدرة للنفط من الشرق الأوسط وآسيا، كما يترتب عن هذا القرب ما يسمى "بالفرق الناتج عن النقل"، مما يجعل المنتجات النفطية والغازية في وضع تنافسي افضل من بتول وغاز (الشرق الأوسط، اندونيسيا، نيجيريا وروسيا)، فعند ثبات العناصر الأخرى المكونة للأسعار من تكلفة الاستخراج وغيرها فإن الجزائر سوف تستفيد قطعيا من ريع تفاضلي بسبب الموقع الجغرافي، اذ تجد الجزائر نفسها في وضعية أفضل بالنسبة لغرب أوروبا (اسبانيا، ايطاليا، فرنسا وانجلترا) وبالنسبة للسوق الأمريكية والكندية وخاصة الشرقية منها، فهذه الاسواق ذات حجم سكاني كبير ومستوى اقتصادي واجتماعي عالي. (مقليد، 2007-2008، صفحة 47)

وبخصوص أوروبا الشمالية فكانت الجزائر تعاني من منافسة الغاز الهولندي لوجوده بالقرب من المناطق الصناعية الكثيفة مثل منطقة البنلوكس وشمال فرنسا فالبرغم من قرب الجزائر من بعض المناطق الأوروبية إلا أن الغاز الهولندي لا يحتاج إلى النقل وإنما يمكن ربطه بشبكات توزيع الغاز بهذه البلدان، ومثله الغاز الترويجي كذلك، ويبقى الغاز الروسي هو المنافس الكبير من حيث الاحتياطي الأول في العالم (44650 مليار متر مكعب في سنة 2007 أي ما يعادل 25.2% من الاحتياطيات العالمية لروسيا الفدرالية وحدها)، ويتميز بسهولة نقله عبر الأراضي الأوروبية إلى شمال وشرق أوروبا بواسطة أنابيب الغاز بريا، مقارنة مع الغاز الجزائري الذي يتم نقله في الأنابيب البحرية، كما أن النفط الليبي منافسا آخر للمحروقات الجزائرية بسبب قربه من الشواطئ الأوروبية، وتبقى الجزائر متميزة بموقعها الجغرافي ولها ميزة اتصال السلعة للزبون في آجالها مما يساهم في خفض تكاليف النقل. (قويدري، 2008-2009، صفحة 48)

2-1-2- الطاقة الانتاجية والتصديرية: تتركز طاقة الانتاج النفطية لأي بلد على حجم الاحتياطيات وعلى جهود الاستكشاف المبذولة بغية التوسع في حجم الاحتياطيات، لذلك فتحت الجزائر قطاع الاستكشاف والانتاج البترولي أمام الشركات الأجنبية لعدة أسباب منها الاقتصادية، التكنولوجية والجيوسياسية، حيث أن من أهم الأسباب التكنولوجية هو تراجع إنتاجية الآبار النفطية فمهما كانت الحقول النفطية كبيرة فإن إنتاجيتها ستتراجع، وتتطلب المحافظة على مستويات الانتاج استثمارات رأسمالية كبيرة، وتلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا أساسيا ومؤثر في صناعة النفط، حيث تعتبر ركيزة أساسية في ذلك، وتظهر أهميتها في الأسباب التالية:

- ✓ قلة المدخرات الوطنية، وعدم قدرة الرأسمال الوطني على القيام بهذه المهام.
 - ✓ تتميز هذه الاستثمارات بدرجة عالية من المخاطرة وعدم التأكد من مردوديتها وخاصة في مرحلة التنقيب والبحث.
 - ✓ حاجة الصناعة النفطية لمهارات فنية وبشرية عالية وخبرات متخصصة خاصة في مراحل التنقيب والبحث.
- فالجزائر فتحت الشراكة في هذا القطاع ووفرت الضمانات الكافية ضد التأمين وتمكين الشركات من تحويل أرباحها دون قيود، وهذا ما شجع الشركات النفطية على الاستثمار في البلاد، وتدعمت علاقة الشراكة بصور القانون المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر الذي جاء في مرحلة التوجه صوب اقتصاد السوق استعدادا للإندماج في الاقتصاد العالمي. (قويدري، 2008-2009، الصفحات 44-45)

الجدول (02) يبين متوسط الانتاج العالمي من النفط في الجزائر بين عامي 2014 و2018.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الانتاج (الف برميل في اليوم)	1193.0	1157.0	1020.3	993.0	970.0

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الاوابك لسنة 2019، ص 28.

من خلال تحليل الجدول نلاحظ أن متوسط الانتاج اليومي من النفط الخام الجزائري تراجعاً حيث ترجع من 1193.0 الف برميل في اليوم سنة 2014 إلى 1157.0 الف برميل يومي سنة 2015، ليواصل التراجع إلى 1020.3 الف برميل يومي سنة 2016 ثم هبط إلى 993.0 الف برميل يومي سنة 2017 مواصلاً هبوطه إلى 970.0 سنة 2018، ويعزى هذا التراجع

حسب المختصين الى ضعف التكنولوجيا المستعملة في الانتاج وغلائها، إضافة الى عدم رسكلة قطاع المحروقات في الجزائر منذ مدة طويلة. (غزال، 2020، صفحة 291)

2-1-3- الاحتياطات النفطية الجزائرية: رغم ما تتوفر عليه الجزائر من احتياطات نفطية هامة فإن إتباع سياسة الاستغلال الأمثل للاحتياطات مرتبط بمجهودات الاستكشاف، فعند تحقيق اكتشافات جديدة ستضاف الى الاحتياطات الموجودة، وهذا صار ممكنا في ظل تطور التقنيات التكنولوجية وتوفر فرص الشراكة مع الشركات العالمية. (غزال، 2020، صفحة 290) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (03) يبين الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في دول العالم ومن بينها الجزائر بين عامي 2014 و2018.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
الاوليك	701.3	701.3	706.2	704.9	703.4
الاوليك	947.1	948.5	956.4	952.8	953.9
اجمالي العام	1395.0	1220.9	1242.6	1247.9	1248.1

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الاوابك لسنة 2019، ص 08

من خلال الجدول يظهر ان هناك ثبات في الاحتياطات الجزائرية خلال الفترة من 2014 إلى 2018 حيث كانت في حدود 12.2 مليار برميل، وهي ضعيفة جداً مقارنة بالاحتياطات العالمية، حيث تتراوح نسبتها بين 0.87% و0.98% خلال فترة الدراسة (2014-2018) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (04) يبين نسبة الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في دول العالم ومن بينها الجزائر بين عامي 2014 و2018.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الاحتياطي الجزائري %	0.87	1.00	0.98	0.98	0.98

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الاوابك لسنة 2019، ص 10.

2-2- البرامج التنموية في الفترة (2000-2019):

أ- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004): تمحور برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على المدى الزمني من 2001-2004 حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالانتاج الفلاحي، الصيد البحري، الاشغال العمومية ودعم الاصلاحات في مختلف القطاعات، إضافة الى التنمية المحلية والبشرية كما يوضحه الجدول التالي: (بودخدخ، 2009/2010، صفحة 194)

الجدول (05) يبين محتوى ومصموم برنامج الانعاش الاقتصادي (الوحدة مليار دج)

السنوات	القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسب)
	اشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	205.0	40.1%
	تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8%
	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4%
	دعم الاصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6%
	المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100%

المصدر: بوفليخ نبيل، أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، دراسة حالة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001- .

2004، المطبق في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الشلف، 2004 -

2005، ص 107.

وقد خصصت الحكومة الجزائرية لبرنامج الانعاش الاقتصادي غلاف مالي قدر بحوالي 525 مليار دينار جزائري اي ما يعادل 07 مليار دولار امريكي، ليصبح غلافه المالي النهائي يقدر بـ 1216 مليار دينار، اي ما يعادل 16 مليار دولار وذلك بعد إضافة مشاريع جديدة واعادة تقييم المشاريع المبرجة سابقاً، (مسعي، 2012، صفحة 147) وبلغ عدد المشاريع المدرجة في هذا البرنامج 15947 مشروع موزعة كمايلي:

الجدول (06) يبين توزيع المشاريع ضمن برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

القطاع	عدد المشاريع
الري، الفلاحة والصيد البحري	6312
السكن، العمران والاشغال العمومية	4316
تربية، تكوين مهني، تعليم عالي وبحت علمي	1369
هياكل قاعدية شبابية وثقافية	1296
اشغال المنفعة العمومية وهياكل ادارية	982
اتصالات، صناعة	623
صحة، بيئة، نقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة، دراسات ميدانية	200

المصدر: بوفليخ نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 107.

ب- برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009): جاء هذا البرنامج لمواصلة وتيرة البرامج والمشاريع السابقة، والتي تم تنفيذها في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، وذلك نتيجة تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي حققه سعر النفط الجزائري، والذي بلغ حوالي 38.5 دولار سنة 2004، مما ساهم في تراكم احتياطي الصرف الى ما يقارب 43.1 مليار دج خلال نفس السنة، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقعة تحصيلها والوضعية المالية المستقبلية، اقرت الحكومة الجزائرية هذا البرنامج استكمالاً لسلسلة الاصلاحات ولتحريك عجلة الاقتصاد الوطني، (بودخدخ، 2010/2009،

صفحة 202) وقد خصصت الاعتمادات المالية الاولى لهذا البرنامج والتي قدرت بـ 8705 مليار دج، اي ما يعادل 114 مليار دولار، (مسعي، 2012، صفحة 147) منها 4203 مليار دج قيمة البرنامج في شكله الاصلي، إضافة الى برنامجي الجنوب بـ 432 مليار دج والهضاب العليا بـ 668 مليار دج، زيادة على المخصصات المالية المتبقية من مخطط دعم الانعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دج، والصناديق الاضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج، وكذا التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، ويشتمل هذا البرنامج على خمسة محاور رئيسية كما يبينه الجدول التالي: (بودخدخ، 2010/2009، صفحة 203)

الجدول (07) يبين مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2009-2005)

النسب	المبالغ	القطاعات
45.5	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.5	1703.1	تطوير المنشآت القاعدية
08	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.8	203.9	تطوير الخدمة العمومية
1.1	50	تطوير تكنولوجيا الاتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر: بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص 203.

ج- برنامج التنمية الخماسي او ما يعرف "برنامج توطيد النمو" (2010-2014): يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي بدأ العمل به سنة 2001 على قدر المواد المتاحة انذاك، وتواصلت هذه الدينامية ببرنامج دعم النمو الذي غطى الفترة (2005-2009) والذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي خصصت لصالح الهضاب العليا ولايات الجنوب، واستكمالا لسلسلة البرامج التنموية جاء هذا البرنامج ليغطي الفترة (2010-2014) وبغلاف مالي يقدر بـ 21214 مليار دج، وهو ما يعادل 286 مليار دولار ويشتمل على شقين: (بيان اجتماع مجلس الوزراء المتضمن الموافقة على برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، 2010)

• استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار

دج، اي ما يعادل 130 مليار دولار.

• اطلاق مشاريع جديدة بقيمة 11534 مليار دج اي ما يعادل 156 مليار دولار.

وقد تم توزيع هذا المبلغ حسب القطاعات كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (08) يبين مضمون برنامج توطيد النمو (2010-2014)

المحاور	المبالغ	النسب
التنمية البشرية	10122	49.6
المنشآت الأساسية	6448	31.6
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.1
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للأصناف	250	1.2
المجموع	20412	100

المصدر: العالمة مناد، العاشور مزريق، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالانخفاض على الفترة الممتدة من

2001 الى غاية 2019، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 22، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2020، ص 211.

د- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019): يعتبر هذا البرنامج استكمالاً لسلسلة البرامج التنموية السابقة، وقد بدأ العمل به بداية من سنة 2015، ويهدف للحفاظ على المكتسبات الاجتماعية من خلال إعطاء الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في العديد من القطاعات كالسكن، التربية، التكوين، الصحة العمومية وربط السكنات بالكهرباء والغاز والماء... الخ، كما تسعى الحكومة من خلال هذا البرنامج الى دعم الطبقات العاملة المحرومة وترشيد التحويلات الاجتماعية، وبلوغ نمو معتبر للنتائج المحلي الخام، وتهدف الحكومة ايضاً من خلال هذا البرنامج الى زيادة الاهتمام بالتنوع الاقتصادي وتحقيق زيادة في الصادرات خارج المحروقات، والاهتمام بالفلاحة والتنمية الريفية لتدعيم الامن الغذائي وتنويعه؛ (برينيس و دحماني، 2020، صفحة 23) وقد اعلن الوزير الاول السابق "عبد المالك سلال" ان الحكومة رصدت مبلغ 262 مليار دج لهذا البرنامج مستهدفة بلوغ نمو يقدر بـ 07% مع نهاية سنة 2019. (سلال: عرض المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019 امام مجلس الوزراء نهاية العام الجاري، 2014)

2-3- الجزائر واستخدام العوائد النفطية خلال الفترة (2000-2019):

لقد قامت الجزائر بإستغلال العوائد النفطية على عدة مستويات منها:

■ **التسديد المسبق للمديونية:** شكلت المديونية الخارجية عبئاً كبيراً على الاقتصاد الجزائري خلال التسعينات، حيث كادت تمتص خدمات المديونية مجمل عوائد الصادرات، لذلك قررت السلطات الجزائرية سنة 2004 التسديد المسبق للديون الخارجية إضافة الى الديون التي بلغت آجال استحقاقها، حيث كان مخزون المديونية الخارجية في نهاية سنة 2003 في حدود 23.4 مليار دولار منها 12.2 مليار تمت اعادة جدولتها مع نادي باريس ولندن، واستطاعت الحكومة الجزائرية تسديد بشكل مسبق 3.3 مليار دولار بين سنتي 2004 و 2005 وهو ما جعل خدمة الدين الخارجي من الناتج المحلي الخام تنخفض من 34% في نهاية سنة 2003 الى اقل من 4.5% نهاية 2006، وانخفض معدل خدمة الدين نسبة الى الصادرات الى 4.16% سنة 2006. (قدي، 2008، صفحة 03)

وقد واصل الدين الخارجي للجزائر انخفاضه حيث ليصل في نهاية 2015 الى 3.02 مليار دولار ما نسبته 1.83% من الناتج الداخلي، وبلغت نسبة خدمة الدين الخارجي الى الصادرات 1.83% سنة 2015 بعدما كانت 59% سنة 1999 و 2.1% سنة 2009، (الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016، الصفحات 67-69) كما بلغ اجمالي الدين الخارجي للجزائر 3.466 مليار دولار في نهاية سنة 2020 مقارنة بـ 3.831 مليار دولار سنة 2019. (الجزائر، التقرير السنوي 2020، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2021، صفحة 61)

■ **تطوير القطاع النفطي:** يحتاج القطاع النفطي ضخ رؤوس اموال كبير بشكل منتظم بغية الاستثمار في عمليات التطوير، الانتاج، الصيانة والمحافظة على سلامة الابار، فرغم ان جزء من هذه الموارد يتأتى من الاستثمار الاجنبي المباشر، الا ان شركات النفط الوطنية تعتبر هي الفاعل الاساسي في هذا المجال، وتهدف الحكومة الجزائرية من خلال تطويرها للقطاع النفطي الى: (قدي، 2008، الصفحات 05-06)

- رفع الاحتياطات من المحروقات وتحسين شروط وظروف استغلالها، إضافة الى تكثيف جهود البحث والاستكشاف.

- تطوير المكامن المكتشفة وغير المستغلة، وتحسين معدلات الاسترجاع في المكامن المستغلة.

■ **انشاء صندوق ضبط الموارد:** تم انشاء صندوق ضبط الموارد بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000، حيث تميزت هذه السنة بالارتفاع الكبير في اسعار المحروقات فقد بلغ فائض الميزانية 400 مليار دج وفاقته الإيرادات الجبائية 1213.2 مليار دج، (بن عبد الفتاح و حدادي، 2016، صفحة 66) ويستمد الصندوق اهميته من خلال تحوله في مدة قصيرة الى اداة رئيسية وفعالة للسياسة العامة للحكومة، ويمكن تبين اهميته ودوره فيما يلي: (حليمي، 2013/2014، الصفحات 48-49)

- ساعدت الموارد المالية للصندوق في تخفيض من المديونية العامة للدولة؛

- ضبط الفوائض النفطية وتوجيهها فيما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني؛

- تغطية العجز في الميزانية العامة للدولة والتحول من حالة العجز الى الفائض؛

- يمكن للصندوق ان يلعب دوراً مزدوجاً حسب اهدافه، ففي حالة معالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية

وسوء تقديرها يسمى "صندوق ضبط او تثبيت"، كما يمكن استخدامه في ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال

اللاحقة وهنا يسمى "صندوق ادخار".

■ **تمويل البرامج التنموية :** يمكن تقسيم مراحل تمويل البرامج التنموية في الجزائري خلال فترة الدراسة الى مرحلتين:

أ- **مرحلة ارتفاع اسعار النفط (2000-2014):** بعد تحسن مداخيل الجزائر جراء ارتفاع اسعار المحروقات تبنت الحكومة

الجزائرية عدة برامج تنموية في اطار سياسة مالية توسعية، وذلك بدءاً ببرنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي غطى الفترة 2001-

2004، تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي امتد للفترة بين 2005-2009، ثم جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي

للفترة 2010-2014، (بلاطش و عبدو، 2022، صفحة 743) وصولاً الى برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019،

وقد جاءت هذه المشاريع التنموية لدعم مختلف القطاعات الصناعية، الفلاحية، الخدمات الانتاجية، إضافة الى المنشآت القاعدية

الاقتصادية منها والادارية، ثم الاجتماعية والثقافية، وكذلك تنمية المناطق الصحراوية والهضاب العليا. (بلاطش و عبدو، 2022،

صفحة 743)

ويعتبر مشروع الطريق السيار شرق غرب والممتد على مسافة 1720 كلم وبتكلفة قدرها 11 مليار دولار، اهم المشاريع التي سطرتها الحكومة خلال الالفية، حيث سمي مشروع القرن نظراً للتكاليف المالية الضخمة التي استنزفها، إضافة الى برنامج انجاز مليون وحدة سكنية، انشاء محطات تحلية مياه البحر، بناء السدود، تشييد الموانئ والمطارات، توسيع شبكة السكك الحديدية وهذا عن طريق انشاء الترامواي ومترو الجزائر، تمديد شبكات الكهرباء والغاز، بالإضافة الى استكمال المشاريع المتوقفة منذ سنة 1986 بسبب الازمة الاقتصادية التي ضربت البلاد آنذاك. (بن عوالي، صفحة 150)

ب- مرحلة تراجع وانخفاض اسعار النفط (2015-2019): بعد انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية منتصف سنة 2014 وتفاقم العجز في ميزانياتها العامة وميزانها التجاري، إضافة الى تقلص احتياطات الصرف لديها وارتفاع حجم مديونيتها الداخلية، اعتمدت الحكومة الجزائرية على نموذج جديد للنمو من اجل ضبط المالية العامة للدولة، وتمت المصادقة عليه من طرف مجلس الوزراء يوم 26 جويلية 2016، وتتمحور اهدافه في جانبان:

- قسم متعلق بالميزانية العامة للدولة 2016-2019.

- قسم متعلق بتنويع الاقتصاد الوطني بين عامي 2020-2030. (بلاطش و عبدو، 2022، صفحة 744)

وقد عرفت الفترة الحالية تخفيضا في الانفاق العمومي على الاستثمار والتجهيز بسبب انخفاض الموارد المالية للدولة، الذي نتج عن انهيار اسعار النفط العالمية، وجعل الخزينة العمومية في حالة عجز متواصل، وازمة حادة في مجال السيولة وهو ما يعرقل برامج التنمية، فقد شهدت رخص برامج الاستثمار المصادق عليها حالات انخفاض مستمر؛ حيث تراجعت من قرابة 3500 مليار دج في سنة 2015، الى قرابة 1900 مليار دج في عام 2016، والى قرابة 1400 مليار دج سنة 2017، ورافق هذا الانخفاض تراكم الديون غير المسددة لدى العديد من المتعاملين الاقتصاديين، على مستوى فروع مختلفة في الدولة، وامام هذه الوضعية ولتجاوز هذه الازمة حفاظاً على حركية التنمية في البلاد، فقد قررت الحكومة الجزائرية اللجوء الى التمويل غير التقليدي لاستعادة التوازنات المالية العمومية، وستعكف ضمن هذا السياق المالي الجديد على تفعيل ومرافقة مسار التنمية في البلاد من خلال:

- مواصلة تحسين مناخ الاعمال؛
- تشجيع الاستثمار وتسهيله في كل القطاعات، للمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص والشركات المختلفة؛
- مواصلة انجاز برامج التجهيز العمومي المعتمدة في السنوات الاخيرة، ومواصلة الدراسات المتعلقة بالمشاريع المؤجلة. (لعجال، 2019، صفحة 127) وفي نهاية عام 2017 حدث ارتفاع نسبي في اسعار النفط انعكس على النفقات الاستثمارية بشكل ايجابي، لكن سرعان ما انخفضت خلال سنوات 2019، 2020، 2021، بسبب تراجع اسعار النفط متأثرة بجائحة كورونا وهذا ما جعل الحكومة الجزائرية تعلن في ماي 2020 عن تخفيض يصل الى 50 % من حجم الانفاق العام، وتأجيل عدة مشاريع اقتصادية واجتماعية كانت قد برمجتها. (بلاطش و عبدو، 2022، صفحة 745)

الخلاصة:

يعتبر النفط عصب التنمية الاقتصادية في الدول النفطية ومنها الجزائر، فتمويل البرامج التنموية يتم بواسطة العائدات النفطية، ولكون اسعار النفط غير مستقرة وكثيرة التقلب وتتحكم فيها متغيرات خارجية، فإن ارتفاع اسعاره يسبب انتعاش للاقتصاد الوطني وزيادة الانفاق الحكومي والعكس عند انخفاضها، ولانه ايضا مادة ناضبة فسيهرن مستقبل التنمية في الجزائر.

نتائج الدراسة: لقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- يحظى النفط بأهمية كبيرة على المستوى العالمي، مما يجعله منه سلعة استراتيجية؛
- تعرف اسعار النفط تغيرات وتقلبات مستمرة وتتحكم فيها العديد من العوامل؛
- العوائد النفطية هي موارد مالية تتحصل عليها الدول النفطية من خلال بيع نفطها؛
- يعتمد تمويل البرامج التنموية في الجزائر على العوائد النفطية؛
- العلاقة بين العوائد النفطية والبرامج التنموية هي علاقة طردية، فيزداد الانفاق الحكومي على البرامج التنموية بزيادة العائدات النفطية، وينخفض بإنخفاضها؛
- تمكنت الجزائر من التسديد المسبق مديونيتها الخارجية بفضل العوائد النفطية؛
- انشأت الجزائر صندوق ضبط الايرادات سنة 2000 بعد حصولها على فوائض مالية جراء ارتفاع اسعار النفط نهاية التسعينات وبداية الالفية.

التوصيات:

- على الحكومة الجزائرية وفي اطار برنامج الانعاش الاقتصادي (2020-2024) الذي جاء بنموذج جديد للنمو الاقتصادي ان تشدد على الانتقال الى الاقتصاد الانتاجي وتخرج من التبعية الكبيرة للمحروقات؛
- القيام بالاستثمار في المجال الفلاحي والصناعي لتنويع الاقتصاد الوطني؛
- على الحكومة الجزائرية الاهتمام بالقطاع السياحي وبالاستثمار فيه فالجزائر تترفع على مقدرات سياحية كبيرة؛
- يجب الاهتمام بالاستثمار في الطاقات البديلة المتجددة بدل الاعتماد على مورد ناضب.

❖ المصادر والمراجع:

- Henderson, D. (2014). **Who Caused the August 1990 Spike in Oil Prices**. Retrieved 18 ديسمبر 2024, from https://www.econlib.org/archives/2014/06/who_caused_the.html
- الجزيرة. (2023). منظمة الدول المصدرة للنفط اوبك. تاريخ الاسترداد 20 ديسمبر 2024، من الجزيرة: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/12/3/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A8%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%84>

- براهيم بلقلة. (2014-2015). سياسة الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الاشارة لحالة الجزائر (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.
- بن علي بن عزوز، و دليلة ضالع. (2018). أزمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم السياسية-دراسات اقتصادية- (28)، الصفحات 193-212.
- بنك الجزائر. (2016). التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر.
- بنك الجزائر. (2021). التقرير السنوي 2020، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر.
- بوجمعة قوشيش قويدري. (2008-2009). انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.
- بيان اجتماع مجلس الوزراء المتضمن الموافقة على برنامج التنمية الخماسي (2010-2014). (2010). تاريخ الاسترداد 13 جانفي، 2025، من <http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf>
- حسنية مهدي. (2018/2019). دراسة اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية 1970 - 2016 (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس.
- حسيبة بلاطش، و نوال عبدو. (2022). تأثير تقلبات اسعار النفط على الانفاق الحكومي الاستثماري ومخصصات الدعم الحكومي في الجزائر 2000-2021. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، 05 (02)، الصفحات 737-754.
- حكيمة حليمي. (2013/2014). اقتصاد ما بعد النفط في الجزائر، دراسة لإمكانيات التحول من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد الانتاجي (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، عنابة: جامعة باجي مختار.
- خالدية بن عوالي. (بلا تاريخ). استخدام العوائد النفطية، دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، وهران: جامعة وهران 02.
- خولة عدنان. (2021/2022). اثر صدمات اسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر والامارات العربية المتحدة باستخدام نموذج VAR (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ادار: جامعة احمد دراية.
- دحمان بن عبد الفتاح، و عبد الغني حدادي. (2016). فعالية صندوق ضبط الموارد في ادارة الفوائض النفطية في الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية ، 02 (06)، الصفحات 60-74.
- رحاب الاسلام تومي. (2023/2024). أثر تقلبات أسعار النفط على الانفتاح التجاري في الجزائر (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الاغواط: جامعة عمر ثلجي.
- سارة دولا. (2020-2021). فعالية السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل تقلبات اسعار النفط، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (1986-2018) (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المدية: جامعة يحي فارس.

- سعاد بن مسعود. (2020/2019). اثر الصدمات النفطية على التوازنات الداخلية والخارجية في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية 1980-2016 (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجلفة: جامعة زيان بن عاشور.
- سلال: عرض المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019 امام مجلس الوزراء نهاية العام الجاري. (2014). تاريخ الاسترداد 13 جانفي، 2025، من الاذاعة الجزائرية: <https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20140918/13813.html>
- سهام حسين البصام. (2013). مخاطر واشكالية انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورة تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية، دراسة تحليلية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة .
- شريفة العابد برينيس، و نور الهدى دحماني. (2020). اثر تقلبات اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، نحو ضرورة التنويع الاقتصادي. مجلة البحوث اقتصادية معاصرة ، 03 (01)، الصفحات 17-32.
- ضياء مجيد الموسوي. (2005). ثورة اسعار النفط 2004 (المجلد 01). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد السلام بلبالي، و احمد عكاشة عزيزي. (2023). قراءة في الازمات النفطية. مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية ، 06 (02)، الصفحات 163-175.
- عبد المجيد قدي. (2008). الاقتصاد الجزائري والنفط، فرص ام تهديدات. المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة (الصفحات 1-10). سطيف: جامعة فرحات عباس.
- علي رجب. (2012). تطور مراحل تسعير النفط الخام في الاسواق الدولية. مجلة النفط والتعاون العربي ، الصفحات 21-22.
- عيسى مقلد. (2007-2008). قطاعا الخروقات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، باتنة: جامعة الحاج لخضر.
- فريجة مراد. (2021/2020). اثر تغيرات اسعار النفط على الايرادات العامة، دراسة حالة الجزائر 1986-2018 (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الاغواط: جامعة عمار ثليجي.
- فضيلة مزوزي. (2021-2020). استراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انخفاض اسعار النفط، دراسة حالة، دراسة قياسية للفترة 2000-2022 (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الاغواط: جامعة عمار ثليجي.
- كريم بودخدخ. (2010/2009). اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009 (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
- لعمرية لعجال. (2019). النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والتحفيز على الاستثمار في الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية (37)، الصفحات 123-141.
- ماجن محمد محفوظ. (2017). الصدمات النفطية، الاسباب، الانعكاسات وسبل العلاج. مجلة المعيار ، 08 (03)، الصفحات 01-09.
- محمد احمد الدوري. (1983). محاضرات في الاقتصاد البترولي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- محمد بن بوزيان، و عبد الحميد لخديمي. (2013). تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر، دراسة تحليلية اقتصادية وقياسية. مجلة الباحث الاقتصادي ، 01 (01)، الصفحات 117-149.
- محمد ماحي. (2020/2019). طبيعة الموازنة العامة للدولة في ظل تقلبات النفط، دراسة حالة الجزائر 2009-2019 (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
- محمد مسعي. (2012). سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر واثرها على النمو. مجلة الباحث ، 10 (10)، الصفحات 147-160.
- مراد علة. (2016). تطورات اسعار النفط في الاسواق العالمية، دراسة تحليلية للفترة (2000-2014). مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، 03 (09)، الصفحات 197-224.
- مفتاح غزال. (2020). تأثير تراجع اسعار النفط على التنمية في الجزائر. مجلة دراسات العدد الاقتصادي ، 11 (02)، الصفحات 287-304.
- مناد العالية، و مزريق العاشور. (2020). مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالاسقاط على الفترة الممتدة من 2001 الى غاية 2019. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، 16 (22).
- نبيل بوفليخ. (2005-2004). أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، دراسة حالة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.
- نبيل بوفليخ. (2011/2010). دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، الواقع والافاق مع الاشارة لحالة الجزائر (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
- وسام مويسي. (2023/2022). تقلبات اسعار النفط واثرها على السياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 - 2020) (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، ام البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.